اقتصاد

موازنة ليبيا أمام معضلة الإنفاق

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

تبحث موازنة ليبيا لعام 2022، التي أقرها مجلس النواب منذ أيام، عن آلية للإنفاق وسط الانقسام الحكومي الحاصل في البلاد بين حكومة عبد الحميد الدبيبة، التي لديها جميع العقود والمدفوعات وتجرى جميعها عبر المؤسسة الوطنية للنفط التابعة لها مع السيطرة على حسابات الخزانة العامة، وبين حكومة فتحي باشاغا، التي أقر البرلمان موازنتها وتمتلك السيطرة الكاملة على الحقول النفطية وموانئ التصدير. وكشفت مصادر من لجنة إدارة مصرف ليبيا المركزي، لـ«العربي الجديد»، أن المصرف سيستمر في الإنفاق على الرواتب ودعم المحروقات والأدوية ومنح الأبناء، وينأى بنفسه عن أي تجاذبات سياسية حاصلة في البلاد. وقال مدير مركز أويا للدراسات الاقتصادية أحمد أبولسين، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن مصرف ليبيا المركزي مجبر على صرف الميزانية التي أقرها مجلس النواب بقوة القانون، وهذا ليس خيارا شخصيا، وأضاف أن أي ترتيبات مالية بشأن الإنفاق العام تحتاج إلى إطار تشريعي. ورأى أن ميزانية عام 2022 لا تختلف كثيراً على العام الماضي، باستثناء إلغاء باب الطوارئ وزيادة فاتورة الرواتب. بدوره، أكد أستاذ الاقتصاد في الجامعات الليبية عصام التائب أن جل الميزانية عبارة عن إنفاق استهلاكي، ولا توجد تنمية إلا بنسب تكاد لا تذكر، وقال لـ«العربي الجديد» إن الرواتب تشكل 55 في المائة، بالإضافة إلى الدعم والنفقات الحكومية. ولفت إلى أن الموازنة تبحث عن آلية قانونية للصرف، فالبنك المركزي أنفق 28,6 مليار دينار (الدولار يساوي 4,8 دنانير)، خلال خمسة أشهر، وتوجد حكومة لديها قانون الميزانية، وحكومة أخرى يقف معها المصرف المركزي ومؤسسة النفط، وبالتالي لا خيار حاليا إلا بإيجاد آلية صرف عائدات النفط.

يأتي ذلك مع توقف إمدادات النفط منذ منتصف شهر إبريل/ نيسان. وقال وزير النفط محمد عون إن إنتاج النفط تراجع إلى مستويات قياسية، وكانت ليبيا تنتج في مارس/ آذار الماضي 1,26مليون برميل يوميا، ويشكل النفط المورد الرئيسي للعملة الصعبة للبلاد. وشهدت الساحة الإعلامية تراشقاً بين الحكومتين حول ميزانية 2022، إذ بعدما أقر مجلس النواب موازنة حكومة باشاغا بقيمة 89,6 مليار دينار (ما يعادل 18,6 مليار دولار)، دعا الناطق الرسمي باسم حكومة الدبيبة محمد الأسود، عبر إيجاز صحافي، إلى ألا يقوم مصرف ليبيا المركزي بالتماهي مع أمور غير قانونية وغير دستورية، وألا يعتمد الميزانية التي أقرها مجلس النواب. ورد الناطق باسم مجلس النواب عبد الله ليحق بالقول إن «هناك إجراءات ستُتخذ خلال الأيام المقبلة لتوفير الميزانية لحكومة باشاغا». وقال المحلل المالي إدريس الشريف لـ«العربي الجديد» إن هناك مفارقة عجيبة في القانون الخاص بموازنة حكومة باشاغا، التي تتضمن فائضاً قيمته أكثر من 47 مليار دينار وبما يزيد عن 50 في المائة من مصروفاتها المتوقعة، وفي نفس المشروع، تطلب الحكومة الاقتراض من المصرف المركزي والمصارف التجارية من خلال إصدار سندات خزانة لمواجهة أي عجز محتمل في الإيرادات. وحكومة باشاغا لم تنل الاعتراف الدولي بعد، ولا تسيطر على المؤسسات الحيوية في البلاد.

(مصطفى سيفتسي/ الأناضول)

نمو السياحة التركية

قال وزير الثقافة والسياحة التركي محمد نوري أرصوي، إن عدد السياح القادمين إلى بلاده العام الماضي سجل نموا بنسبة 90 في المائة. وأشار أرصوي خلال فعالية أقيمت بمركز «بلك» السياحي في ولاية أنطاليا جنوبي البلاد، إلى أن بلاده تهدف في 2022 إلى تحقيق نمو بنسبة 40 في المائة على الأقل، مؤكدًا أنه في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي كانت الحجوزات القادمة والأداء مبشرة. وأعرب عن اعتقاده بأن يصل عدد السياح القادمين إلى تركيا منذ مطلع العام وحتى نهاية يونيو/ حزيران الحالي إلى 19 مليون سائح. وكان أرصوي توقع مطلع الشهر الحالي وصول عدد السياح إلى تركيا إلى 42 مليوناً في العام 2022 بكامله، مع تسجيل عائدات قيمتها 35 مليار دولار.

أخبار

مصر تستلم 4,1 ملايين طن قمحا محليا

قال كمال هاشم، رئيس مجلس إدارة شركة الصوامع الحكومية، السبت، إن مصر استلمت 4,1 ملايين طن قمحاً محلياً منذ بداية موسم التوريد وحتى الآن. وأضاف أن مصر تخطت، وللمرة الأولى، أربعة ملايين طن من القمح

المحلي، مشيرا إلى أن كميات القمح المتوفرة تكفي حتى نهاية 2022.

بايدن يدعو إلى الأمل رغم الاقتصاد المنهك

قال الرئيس جو بايدن إن الشعب الأميركي «محبط حقا بعد عامين مضطربين بسبب جائحة فيروس كورونا وتقلب الاقتصاد، ثم حاليا ارتفاع أسعار البنزين الذي يمثل ضغطا على ميزانيات العائلات». وشدد بايدن في حوار مع وكالة «أسوشييتد برس»، نشرته السبت، على أنه رغم ذلك، فالركود ليس حتميا، والأمل في المستقبل. وأكد بايدن أن اقتصاد البلاد منهك، وأن «التبعات النفسية للجائحة مستمرة»، معبرا عن شعوره بالاستياء من مزاعم النواب الجمهوريين بأن خطة مساعدات كوفيد - 19 العام الماضي هي المسؤولة مسؤولية كاملة عن ارتفاع التضخم إلى أعلى مستوى له منذ 40 عاما، واصفا هذا التفسير بأنه غريب.

«بي.بي» أكبر مساهم خاص في روسنفت

قال إيغور سيتشين، الرئيس التنفيذي لشركة النفط الروسية العملاقة روسنفت، السبت، إن شركة بي بي البريطانية لا تزال أكبر مساهم بالشركة من القطاع الخاص، رغم إعلانها تخارجها في فبراير/ شباط بعدما أرسلت موسكو قوات إلى أوكرانيا. وغادر عدد كبير من الشركات الغربية، بينها شركات نفط كبيرة، روسيا منذ غزوها أوكرانيا. وأضاف سيتشين، وهو حليف قديم للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، متحدثا في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، أن بي بي لا تزال تملك أيضا حصصا في مشروعات ضخمة لروسنفت. وقال «كل هذه الأفعال تتحدث عن رغبة (الشركة) في البقاء مشاركةً نشطةً في روسنفت، وانتظار انتهاء الوضع الجيوسياسي السيئ من دون تكبد خسائر حقيقية».

تباطؤ اقتصادي وصدمة مالية

توقع تقرير «بنك قطر الوطني» أن يستمر التباطؤ في الولايات المتحدة خلال الأشهر العديدة القادمة، مع احتمال حدوث ركود في مرحلة لاحقة، وذلك نتيجة بدء خفض الدعم المالي وارتفاع التضخم واعتماد بنك الاحتياطي الفيدرالي سياسات تتسم بقدر أقل من التيسير (مشددة) في التأثير سلباً على النمو في الأشهر الأخيرة.

انقطاع تام للكهرباء في سورية

عدنان أحمد

انقطع التيار الكهربائي عن كل مناطق سيطرة النظام السوري في وقت متأخر من مساء الجمعة حتى السبت، بسبب عطل في إحدى محطات التحويل الرئيسية، في وقت كان السوريون يتوقعون تحسنا في قطاع الكهرباء بناء على وعود مسؤولي النظام المتكررة. وذكرت وزارة الكهرباء التابعة للنظام السوري في بيان نشرته عبر صفحتها في «فيسبوك» أن محطة التحويل تعرضت لعطل ما أدى إلى خروجها عن الخدمة بالكامل، وتوقف جميع المحطات الأخرى التي تعتمد عليها، وبالتالي حدوث انقطاع عام للكهرباء في جميع مناطق سيطرة النظام السوري. وقالت الوزارة إن ورشات الكهرباء تعمل على إصلاح العطل وستتم إعادة التيار الكهربائي خلال ساعتين، إلا أنه رغم ذلك بقيت معظم المناطق السبت بلا كهرباء.

وتدهورت في السنوات العشر الأخيرة الأوضاع الخدمية المرتبطة بالكهرباء إلى حد كبير في مجمل أنحاء البلاد، وفق متابعين للملف. ووصل التقنين في التيار الكهربائي بدمشق خلال النصف الأول من عام 2022 إلى 6 ساعات من الانقطاع لكل ساعة من الكهرباء، بسبب عدم توفر الفيول والغاز اللازمين لتشغيل محطات التوليد. ووفق تقرير نشرته صحيفة «الوطن» المقربة من النظام في 7 الشهر الجاري، فإن هناك تراجعاً في معدلات توليد الطاقة الكهربائية وخروج مجموعات أو إيقاف لبعض مجموعات التوليد عن العمل (محردة – بانياس – الزارة) بسبب حالة النقص الشديد في مادة الفيول.

وقالت وزارة النفط والثروة المعدنية التابعة للنظام السوري قبل أسبوعين، إنه تم وضع بئر «زملة المهر1» غرب مدينة تدمر بريف حمص، في الإنتاج، بطاقة تصل إلى 250 ألف متر مكعب يومياً، بعد أن تم اكتشافه نهاية العام الفائت. وذكر مدير الشركة السورية للغاز، أمين داغر، أن الغاز المكتشف في البئر، مخصص للشبكة الكهربائية «ما سينعكس إيجاباً على الواقع الكهربائي.

وأعلنت وزارة النفط منذ العام الماضي عن اكتشاف خمس آبار غازية جديدة، في سورية، وقالت إن الغاز المكتشف سوف يخصص لمحطات توليد الكهرباء، لكن لم يطرأ أي تحسن في وضع الكهرباء حتى الآن، بل شهدت الأشهر الأخيرة زيادة في معدلات التقنين.

اقتصاد الناس

الحصار يُرهق غزة

تزايد الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي

تمر سنوات الحصار ثقيلة على سكان غزة، حيث يستخدم الاحتلال كل أدوات القهر ليخنق القطاع اقتصادياً ومعيشياً، رافعاً معدلات البطالة والحرمان

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

أنهى الفلسطينيون في قطاع غزة عامهم الخامس عشر من الحصار الإسرائيلي المشدد الذي فُرض عليهم في يونيو/ حزيران 2007، وبدأ العام السادس عشر بمزيد من التراجع والتردي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

ومنذ بداية الحصار، لجأ الاحتلال لاتخاذ سلسلة من الإجراءات تمثلت في إغلاق المعابر التجارية واللجوء للتضييق على إدخال البضائع والمواد الاستهلاكية إلى جانب المواد الخام التي وضعت على قوائم الاستخدام المزدوج.

وعزز الحصار الإسرائيلي من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة بعدما كانت قبل الحصار في مستوى يتلاءم مع الواقع المعيشي والاقتصادي للسكان الذين يعيشون في مساحة جغرافية لا تتجاوز 365 كيلومتراً مربعاً. وأغلق الاحتلال المعابر التجارية ولم يبقِ إلا على معبر كرم أبو سالم التجاري وهو آخر المنافذ التجارية المتبقية للغزيين، والتي تربطهم بالأراضي المحتلة عام 1948، بعدما أغلق الاحتلال ثلاثة معابر، من أصل ستة تربط غزة بالعالم الخارجي، إذ دمّر، أواخر شهر مارس/آذار 2011، معبر المنطار (كارني)، وكان يعتبر من أكبر المعابر التجارية، ومعبر الشجاعية، (ناحل عوز)، الذي أغلق في الأول من شهر إبريل/ نيسان 2010، ومعبر صوفا.

وإلى جانب ذلك، فقد فرض الاحتلال طوقاً بحرياً على القطاع منع من خلاله تجاوز الصيادين مساحات الصيد التي نصت عليها اتفاقيات أوسلو والتي تتجاوز 22 ميلاً بحرياً، وعزز من ملاحقتهم وانتهاك حريتهم في العمل ضمن المساحة المخصصة للصيد. وقصف الاحتلال الإسرائيلي محطة توليد كهرباء غزة الوحيدة وهو ما فاقم من أزمة التيار الكهربائي، حيث وصلت ساعات التقنين في أحيان كثيرة إلى نحو 20 ساعة، وهو ما انعكس سلباً على المشهد الاقتصادي.

وعند بداية الحصار الإسرائيلي، لم تكن نسبة البطالة في غزة تتجاوز 25 إلى 26 في المائة فيما قُدّرت لتصل إلى 47,8 في المائة وفقاً لآخر الإحصائيات المسحية الصادرة عام 2021، في وقت ترتفع بين صفوف الشباب إلى 60 في المائة. ويقول الباحث المختص بالشأن الاقتصادي أسامة نوفل، إن غزة كانت تساهم بنسبة 40 في المائة من الناتج المحلي الفلسطيني قبل الحصار الإسرائيلي، غير أن نسبة المساهمة في الناتج المحلي بعد الحصار وصلت إلى 17 في المائة فقط.

> انعدام الأمن الغذائي وصل إلى 79% بين صفوف السكان

ويضيف نوفل لـ «العربي الجديد» أن البطالة كانت 26 في المائة قبل الحصار الإسرائيلي وتجاوزت وفق آخر الإحصائيات 47 في المائة، في حين كانت معدلات الفقر أقل من 30 في المائة تتجاوز حالياً 60 إلى 70 في المائة. وبحسب الباحث في الشأن الاقتصادي، فإن نسبة انعدام الأمن الغذائي وصلت إلى 79 في المائة بين صفوف السكان البالغ عددهم 2,2 مليون نسمة، إلى جانب انخفاض أعداد العاملين في الأراضي المحتلة من 70 ألفاً إلى ما لا يزيد حالياً عن 12 ألف عامل فقط.

ويشير نوفل إلى تراجع التحويلات المالية من خارج قطاع غزة إلى داخله بنسبة 90 في المائة مقارنة بالفترة التي سبقت الحصار الإسرائيلي، إضافة إلى التراجع الملموس في القطاعات الإنتاجية نتيجة للحروب وجولات التصعيد المختلفة.

وأسهم المنع الإسرائيلي المتعلق بإدخال المواد الخام في تعطيل المصانع التي حافظت على نفسها بالرغم من الحصار، إذ لا تزيد إنتاجية هذه المصانع عن 20 إلى 30 في المائة في أفضل الأحوال، نتيجة للقيود الإسرائيلية المفروضة.

وبشأن تصدير البضائع للخارج، يؤكد الباحث في الشأن الاقتصادي نوفل أن إجمالي نسبة التصدير لا يزيد عن 2 إلى 3 في المائة مقارنة بما كان يتم السماح به في السابق وقبل الحصار الإسرائيلي من ناحية الكميات وعدد الشاحنات. من جانبه، يشير الباحث في الشأن الاقتصادي رائد حلس إلى أنّ تداعيات الحصار الإسرائيلي أثرت على مجالات الحياة المختلفة وحولته إلى بقعة جغرافية غير صالحة للسكن، فيما فرض الاحتلال إجراءات أسس فيها لمنظومة الحصار الشامل.

ويوضح حلس لـ «العربي الجديد» أن من بين الإجراءات التي قام بها الاحتلال إقامة منطقة عازلة على القطاع تمثل 17 في المائة من المساحة الكلية للقطاع، وتدخل في نطاقها 37 في المائة من الأراضي الزراعية التي يمنع الوصول إليها وتسمى مناطق مقيدة الوصول.

وبحسب الباحث في الشأن الاقتصادي، فإن الاحتلال منع الفلسطينيين من استيراد ما بين 3 آلاف إلى 4 آلاف سلعة تحت ذريعة الاستخدام المزدوج ثم سمح باستيراد 18 سلعة قبل أن تتم زيادة هذه السلع في السنوات الأخيرة إلى 67 سلعة فقط.

ويشير حلس إلى أن تكلفة الحصار الإسرائيلي على غزة وفقاً لتقديرات بعض المنظمات الدولية تتجاوز 16,7 مليار دولار أميركي، ما يعني أن حصة الفرد في الحصار الإسرائيلي تتجاوز 9 آلاف دولار خلال سنوات الحصار. ولا يتجاوز متوسط دخل الفرد اليومي في القطاع أكثر من دولار حالياً، في الوقت الذي يعتمد نحو 80 في المائة من السكان على المساعدات الإغاثية التي تقدمها وكالة غوث اللاجئين «أونروا» وغيرها من المؤسسات.

التضييق على الأسواف الاستهلاكية (محمود عيسى/ Getty)

المغرب

قلق المستثمرين والأسر حول كلفة السكن

الرباط ـ **مصطفى فعاس**

يعاني المستثمرون والأسر في المغرب من ارتفاع تكاليف المساكن الذي ينعكس انخفاضاً على الطلب الذي كان يتوقع انتعاشه في سياق التعافي وعودة المغتربين في الصيف الحالي. ويراهن المستثمرون على الحكومة لكي تعدّ خطة جديدة لإعطاء دفعة قوية لقطاع السكن بما يستجيب لآمال العديد من الفئات، غير أن المستثمرين يتوقعون من الحكومة مساعدتهم على مواجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج بعد الزيادات التي شهدتها مواد البناء.

وتقدّر وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الطلب على المساكن بحوالي مليون وحدة سكنية، 70 في المائة منها تخص الطبقة الاجتماعية ذات الدخل المحدود والطبقة المتوسطة.

ويترقب المستثمرون والأسر التدابير الجديدة التي يفترض في الحكومة اتخاذها من أجل توفير سكن اجتماعي، وهو السكن الذي توقفت العقود الخاصة به في 2020، بعد عشرة أعوام من إطلاقه لفائدة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل التي تستفيد من دعم الدولة من أجل اقتناء السكن. وأتاح هذا البرنامج، حسب وزارة إعداد التراب الوطني، توفير 600 ألف وحدة سكنية، بينما يُعمَل على إنجاز 100 ألف وحدة سكنية من قبل المستثمرين الذين تعاقدوا مع الدولة قبل عام 2020. غير أنه إذا كانت الحكومة قد تمكنت من دعم السكن الاجتماعي، فإن البرامج التي وضعت من أجل إتاحة السكن للطبقة المتوسطة لم تُفضِ إلى توفير سوى 11328 وحدة سكنة، حيث تقرّ وزارة الإسكان بأن تلك الحصيلة تبقى ضعيفة.

تلك النيات التي تعبّر عنها وزارة الإسكان

> توفير 600 ألف وحدة للمواطنين ضمن مشروع السكن الاجتماعي

بمعالجة مشكلة العرض من السكن، يقابلها قلق لدى المستثمرين، الذين يواجهون ارتفاع تكاليف البناء، التي تدفع البعض إلى التخوف من تكبد خسائر، كما يقول محمد الذهبي، رئيس الاتحاد العام للمقاولات والمهن. ويؤكد الذهبي أن المستثمرين الذين يرتبطون بعقود مع الدولة من أجل إنجاز 500 وحدة سكنية للفئات محدودة الدخل على مدى خمسة أعوام، يجدون أنفسهم بسبب ارتفاع تكاليف المواد الأولية غير قادرين على تسليم المشاريع في الموعد المحدد.

ويوضّح أن السكن محدود الدخل الذي يحظى بدعم الدولة، يصعب توفيره في السياق الحالي، خاصة أن المستثمرين عانوا في ظل الجائحة، ويواجهون تداعيات الحرب في أوكرانيا.

ويؤكد عمر آيت الحاج، الفاعل بقطاع التجارة في مشاريع بناء، أن أسعار جميع المواد ارتفعت، ولم يقتصر ذلك على الرمال والأسمنت، حيث إن الزيادات تراوح بين 20 و190 في المائة، عندما يتعلق الأمر بالخشب والألومنيوم والزجاج والحديد.

العراق

طوابير البنزين تعود إلى الشوارع

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

عادت طوابير السيارات اليومية أمام محطات تعبئة الوقود في عدد من المناطق وصولاً إلى بغداد، مع تزايد المخاوف من اتساع أزمة الوقود أكثر خلال الفترة المقبلة، ووسط دعوات لوزارة النفط بتحمل مسؤوليتها.

وتفاقمت أزمة الوقود في الأيام الأخيرة بمحافظات إقليم كردستان العراق، ونينوى وكركوك، والتي شهدت احتجاجات شعبية على ارتفاع أسعار البنزين بعدما تجاوزت ألف دينار للتر الواحد (نحو 0,7 دولار أميركي)، في حين أن سعر الليتر الرسمي 450 ديناراً للبنزين العادي، و650 ديناراً للنوع الممتاز.

وشهدت محافظة كركوك، التي اعتمدت أخيراً على البطاقة الوقودية تظاهرات من قبل سائقي المركبات، بعد ساعات طويلة من الوقوف أمام محطات البنزين، واقدموا على إغلاق إحدى المحطات.

كما تسجل بعض المحطات في العاصمة طوابير يومية، وأغلق بعضها أبوابه بسبب قلة الوقود، في وقت قللت فيه وزارة النفط من وجود الأزمة، وقال مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية في وزارة النفط العراقية، حسين طالب، في تصريح صحافي الجمعة، إن «الوزارة تطمئن المواطنين بأنه لا توجد أزمة، وهناك كميات كافية من الوقود كخزين استراتيجي».

وأكد أن «وزارة النفط قادرة على تأمين كامل الكمية التي تؤمن الحاجة المحلية من الوقود، ويومياً تصل الكميات المجهزة إلى 31 مليون لتر، 16 مليونا منها يتم استيرادها بالعملة الصعبة لسد تلك الحاجة بينما الباقي تنتجه مصافي البلاد». وأشار إلى أن «زيادة طوابير السيارات أمام محطات الوقود تعود لزيادة الاستهلاك في فصل الصيف بنسبة 30 في المائة، وأيضاً بسبب زيادة عدد المركبات في العراق». وقال عضو لجنة النفط والغاز في البرلمان العراقي، النائب صباح صبح في تصريح السبت، إن «زيادة الطلب على البنزين في الآونة الأخيرة تعد أهم أسباب الأزمة، مع عدم وجود محطات تعبئة كافية في المحافظات».

استفحال أزمة المحروقات (سعد نيازي/ فرانس برس)

وحمل أصحاب محطات تعبئة الوقود الأهلية، الحكومة مسؤولية الأزمة. وقال علي الرديني، وهو صاحب محطة أهلية في بغداد، إن «هناك ارتباكا واضحا في عمليات تجهيز وزارة النفط للمحطات الأهلية، ما أثر على ساعات عملها، ودفع باتجاه زيادة أعداد طوابير السيارات»، مؤكدا لـ«العربي الجديد»، أن «هناك جهات مستفيدة من الأزمات، ولها نفوذ وسيطرة على عمليات التجهيز، إذ إن أغلب المحطات لا تحصل غالبا على الكميات المقررة لها».

وحمل الوزارة «مسؤولية ذلك»، مشددا على «ضرورة توفير الكميات المطلوبة من الوقود، مقابل أن نفرض الوزارة على المحطات العمل على مدار اليوم».

تحقيق

يلاحظ الإغلاق الكثير من المصانع العاملة في مختلف الأنشطة في الجزائر، بسبب نقص السلع الأولية المستوردة، الناجم عن الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تقليص فاتورة الاستيراد، وترتد الأزمة مباشرة على المستهلكين عبر ارتفاع الأسعار

إغلاق مصانع الجزائر

إجراءات تحجيم الواردات تتسبب في نفاد السلع الأولية

الجزائر ـ **حمزة كحال**

بدأت انعكاسات القرارات الحكومية في تحجيم الواردات تطاول القطاعات الإنتاجية في الجزائر، بعد أن شعر المستهلكون سريعاً بآثارها عبر قفزات الأسعار التي امتدت إلى مختلف السلع في الأسواق، بينما بادر منتجون بالخروج إلى الشارع والاحتجاج أمام وزارة التجارة أخيراً، إثر نفاد المواد الأولية لديهم.

في المنطقة الصناعية لولاية برج بوعريريج الواقعة على بعد 180 كيلومتراً شرق العاصمة الجزائرية، يقف تاج الدين زراولية، على أعتاب مصنعه لإنتاج المشروبات والعصائر المتوقف عن العمل منذ مطلع مايو/أيار الماضي، معربا عن غضبه من نفاد المواد الأولية من نكهات الفواكه والسوائل الحمضية، المستوردة من ألمانيا والبرازيل.

يقول زراولية لـ«العربي الجديد» إنه «اضطر إلى تسريح العمال حتى إشعار آخر، مع ضمان راتب مايو/أيار، وهذا بسبب تعطل ممثل الشركة الألمانية الموردة، في استيراد المواد الأولية، بسبب الإجراءات الإدارية التي فرضتها وزارة التجارة على عمليات الاستيراد»، مضيفا: «حتى ولو قررنا أن نستورد مباشرة، فالأمر يستغرق أكثر من سنة لأخذ التراخيص اللازمة للحفظ والتخزين وغيرها من التراخيص».

ويرى أن «القرارات التي تتخذها الحكومة مؤسفة وتترجم حجم غياب التنسيق بين الوزارات.. لا يُعقل أن تطبق نفس الإجراءات على مستورد مواد موجهة للاستهلاك المباشر وآخر يستورد مواد أولية موجهة للإنتاج وخلق الثروة ومناصب شغل وتضيف قيمة للاقتصاد».

الحفاظ على الاحتياطي النقدي

وتكشف الحكومة الجزائرية إجراءات تقليص فاتورة الواردات عبر فرض جملة من الإجراءات على عمليات الاستيراد، بهدف مواجهة الصعوبات المالية والتأكل السريع لاحتياطي البلاد من النقد الأجنبي. وأصدرت الحكومة لائحة بالمنتجات المحلية تشمل جميع القطاعات، حيث يحظر على المستوردين جلب مثيلاتها من الخارج.

وتشير التوقعات الرسمية إلى سرعة تآكل احتياطي العملة الصعبة لدى المصرف المركزي، بما يتعدى الخطوط الحمراء. وفي 25 يوليو/ تموز الماضي، أعلن الرئيس عبد المجيد تبون انخفاض احتياطي البلاد من النقد الأجنبي إلى 44 مليار دولار بعدما كان في حدود 62 مليار دولار في فبراير/ شباط 2020.

والزمت وزارة التجارة مطلع مايو/أيار الماضي، جميع المستوردين بمعاينة اللائحة التي جاءت في منصة رقمية للوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، قبل تقديم طلبات اعتمادات مصرفية، للسلع المُراد استيرادها، للتحري حول توافر المنتج المراد استيراده قبل تقديم الطلب للبنك، ما يهدد بتعطيل عمليات الاستيراد بين 30 و40 يوماً، وفق مستوردين، وذلك بالنظر إلى وتيرة دراسة الملفات فقط، دون احتساب فترة الطعن في قرار الرفض في حال وقوعه، وهي الإجراءات التي رفضها المستوردون والمنتجون على السواء كونها تحد من نشاطهم حاصة أصحاب المصانع.

وباتت قائمة المنتجين المتضررين من الإجراءات الحمائية لكبح الواردات، كثرة تُلح تتدحرج وتكبر مع مرور الأيام، لتمس شركات الاستيراد عموماً، ثم مصانع الأدوية ومصانع المواد الغذائية الاستهلاكية، والمصانع النشطة في مجال الزراعة كما هو حال، عبد القادر غياش صاحب شركة لبيع المستلزمات الزراعية، الذي يؤكد لـ«العربي الجديد» أنه « وضع ملفا لاستيراد البوتاسيوم والكلور وبعض ماكينات الزراعة، إلا أن وكالة ترقية التجارة الخارجية رفضت ملفه في 15 مايو/أيار بحجة إنتاجها محليا».

يقول غياش « المشكل يكمن في ما يجري إنتاجه، إذ لا يغطي الطلب المحلي، وهناك أصناف كثيرة للبوتاسيوم، كما أن الآلات الزراعية المستوردة تحمل ميزات إضافية لا تتوفر في المعدات المنتجة محلياً، لكن للأسف نتكلم مع إدارة صماء».

ويضيف: «وزارة الفلاحة أبلغتنا أنها راسلت وزارة التجارة لاستثناء المواد الموجهة للنشاط الزراعي من الإجراءات البيروقراطية، إلا أن القرار الرسمي لم يُبلغ بعد للوكالة والبنوك».

> انخفاض احتياطي النقد الأجنبي إلى 44 مليار دولار في يوليو/تموز 2021

> قرارات تحجيم الواردات تشمل مختلف القطاعات الإنتاجية في الدولة

الغضب يصل إلى قبة البرلمان

وانتقل السجال والجدل حول الاستيراد، وغضب المستوردين والمنتجين والمُصنعين إلى قبة البرلمان، حيث استقبلت لجنة الشؤون الاقتصادية والصناعة ممثلين عن اللجنة الجزائرية للتجارة الخارجية، الذين رفعوا إلى ممثلي الشعب تقريراً قاتما عن انعكاسات القرارات الحكومية على الأسواق والمصانع، في انتظار توجيه مساءلة برلمانية لوزير التجارة كمال رزيق في الأيام القادمة.

يقول أمقران آيت وعلي، عضو اللجنة الجزائرية للتجارة الخارجية إن « تجميد عملية الاستيراد لأشهر طويلة، خلق أزمة في تموين الأسواق بالعديد من المواد الأولية الضرورية في مختلف القطاعات الحيوية».

ويضيف وعلي لـ«العربي الجديد» أن «اللجنة سجلت فقدان العديد من العمال مناصب شغلهم نتيجة إفلاس العديد من الشركات التي كانت تمارس نشاط الاستيراد، وعدم توفر المواد الأولية وقطع الغيار في العديد من القطاعات الحساسة على غرار الصناعة الصيدلانية والمستلزمات الطبية والفلاحة والصيد البحري ووحدات معالجة المياه».

ويتابع أن «خلق ندرة في السوق يؤدي حتماً للمضاربة وزيادة الأسعار وانهيار القدرة الشرائية للمواطنين، ناهيك عن توقف العديد من المشاريع نتيجة ندرة بعض المنتجات وارتفاع أسعارها».

غياب التنسيق الحكومي

وفجر لجوء وزارة التجارة الجزائرية إلى تشديد الإجراءات الإدارية والبنكية على عمليات الاستيراد، جدلاً كبيراً، حول غياب التنسيق الحكومي، وذلك بعد مراسلة وزارتي الصناعة الصيدلانية والفلاحة لرئيس الحكومة أيمن بن عبد الرحمان لاستثناء المتعاملين والناشطين في صناعة الأدوية والأنشطة الزراعية من المسار «الإداري الطويل». ويؤكد مستشار الحكومة والخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول أن «ما تعيشه التجارة الخارجية الجزائرية يترجم حجم سوء التدبير في تسيير حياة الجزائريين عموما، فكل وزارة تعمل بمفردها، ولا تستشير الوزارات الأخرى وكأننا أمام حكومات متعددة، فوزارة التجارة تسير ملف الاستيراد لوحدها، ووزارة الصناعة تسيير ملف السيارات لوحدها، نفس الشيء لوزارة الصناعة الصيدلانية التي تعمل دون استشارة وزارة الصحة ووزارة المالية هي الأخرى تسير ملف البنوك دون استشارة الصناعة والتجارة وغيرها من القطاعات المتعاملة مباشرة مع البنوك».

ويضيف مبتول لـ«العربي الجديد» «هذه الفوضى يجب أن تنتهي بتدخل رئيس الحكومة أو الرئيس بإعادة توجيه العمل الحكومي وفق المخطط الذي عُرض على البرلمان، وحسب الأولويات مع خلق قاعدة بيانات واضحة لكل قطاع ووزارة، ومن غير هكذا ورقة طريق يصعب الوصول إلى نتائج إيجابية».

3

من كل 5 طلبات إلى المصارف لتمويل مشاريع استثمارية يتم رفضها بحسب الكونفيدرالية الجزائرية لأرباب العمل المقاولين (أكبر تكتل لرجال الأعمال)، الذي دعا إلى حل هذه المعضلة

تفليص الاستيراد تسبب في ارتفاع الأسعار بالأسواف (فرانس برس)

مسار هبوطي للدينار

أنهى الدينار الجزائري سنة 2021، بتسجيل سعر غير مسبوق عند 139,2 ديناراً للدولار، و155 ديناراً لليورو، و185 ديناراً أمام الجنيه الإسترليني، علماً أنه في بداية الأزمة النفطية في منتصف 2014، كان سعر صرف العملة المحلية الجزائرية يساوي 83 ديناراً للدولار الواحد. واستمر هبوط العملة المحلية خلال الأشهر الماضية، ومع قرار رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 75 نقطة أساس الأسبوع الماضي، سجل الدولار 146,351 ديناراً، وذلك بعد استقراره عند عتبة 146 منذ قرابة الشهر، فيما سجلت العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» هي الأخرى رقماً قياسياً جديداً أمام العملة الجزائرية في التعاملات الرسمية، حيث بلغ سعر صرفها 153,332 ديناراً لليورو الواحد. وترجع خسارة الدينار الجزائري إلى تبنّي البنك المركزي سياسة تعويم العملة عند الضرورة، إذ سبق أن فقد الدينار جزءاً كبيراً من قيمته في السنوات الماضية، لمواجهة تبعات تراجع عائدات النفط وكبح فاتورة الواردات. إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، دفعت السلطات إلى اعتماد هذه الأداة على الرغم من الارتفاع الكبير بأسعار النفط.